"واود الآن ان أؤكد أنني اقوم بمشاورات عاجلة حول هذه المسالة ، بما في ذلك إخطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالآثار المترتبة في التكلفة ، واقترح في اعقاب هذه المشاورات إيفاد ٣٥٢ موظفا اضافيا الى ناميبيا اعتبارا من منتصف تشرين الاول/ اكتوبر . وسوف ينتدب هؤلاء المشرفون على الانتخابات لمدة شهر واحد بكلفة اجمالية تقدر بمبلغ ٣ ملايين دولار تقريبا ، وهو المبلغ الذي سوف يعتبر ، وفقا للفقرة ٥٧ من تقريري المؤرخ في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ، مصاريف للمنظمة تتحملها الدول الاعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الامم المتحدة .

"وساكون ممتنا لو عرضتم هذا الأمر على اعضاء مجلس الامن .

وفي رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ [(٢٨)] ، افاد رئيس المجلس الامين العام بما يلي :

"اتشرف بافادتكم انه قد تم استرعاء انتباه اعضاء مجلس الامن الى رسالتكم المؤرخة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بشان الزيادة في عدد المشرفين على الانتخابات فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في ناميبيا [(٢٧)] . وقد بحث اعضاء المجلس المسالة ووافقوا على الاقتراح الوارد في رسالتكم .

"وقد اعرب اعضاء مجلس الامن عن اهتمامهم بضرورة الاستمرار في مراقبة نفقات فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال مراقبة دقيقة خلال هذه الفترة التي يزداد فيها الطلب على الموارد المخصصة لصيانة السلم" .

وفي الجلسة ٢٨٨٦ المعقودة في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في ناميبيا : رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لكينيا لدى الامم المتحدة (S/20908)" [(٢٩)] .

<u>القرار ٦٤٣ (١٩٨٩)</u>

<u>المؤرخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩</u>

<u>إن مجلس الامن</u> ،

---

(٢٨) S/20906 .

(٢٩) انظر : <u>الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الرابعة والاربعون ، ملحق تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩</u> .

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته ذات الصلة المتخذة بشأن مسألة ناميبيا ، لاسيما القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ و ٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ و ٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ و ٦٤٠ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٩ ،

وإذ يؤكد من جديد أيضا أن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا تزال الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا سلميا ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ، وفي الإضافة المدخلة عليه المؤرخة ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ [(٣٠)] ،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق أنه وقد بقي أسبوع واحد قبل الانتخابات المقرر اجراؤها في ناميبيا ، لا يجري الامتثال لجميع أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) امتثالا كاملا ،

وإذ يلاحظ التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة التسوية والعقبات الباقية الموضوعة في طريقها ، وكذلك ما يبذله فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من جهود للوفاء بمسؤولياته ،

وإذ يعيد تأكيد استمرار مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن ناميبيا إلى أن يبلغ الشعب الناميبي استقلاله الوطني بلوغا كاملا ،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام ١٩٨٩ وبالإضافة المدخلة عليه ؛

٢ - يعرب عن تأييده التام للأمين العام في جهوده الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية ؛

٣ - يعرب عن وطيد عزمه على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية من أجل ضمان عقد انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها ؛

٤ - يؤكد من جديد التزامه ، لدى الاضطلاع بمسؤوليته القانونية المستمرة عن ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، بأن يكفل ممارسة شعب ناميبيا ، دون قيود وبصورة فعالة ، لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال

---

(٣٠) المرجع نفسه ، الوثيقة S/20883 و Add.1 .

الوطني الحقيقي وفقا للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩)؛

٥ - يطالب جميع الاطراف المعنية ، ولاسيما جنوب افريقيا ، بالامتثال الفوري والكامل والدقيق لاحكام القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٣٢ (١٩٨٩) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

٦ - يعيد تأكيد مطالبته بالتسريح الكامل لجميع ما تبقى من القوات شبه العسكرية والإثنية ووحدات المغاوير ، ولاسيما قوة كويفويت وقوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، فضلا عن الحل الكامل لتنظيماتها القيادية وغيرها من المؤسسات المتصلة بالدفاع حسبما يقتضيه القراران ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

٧ - يطلب إلى الامين العام أن يواصل جهوده لضمان الاستبدال الفوري للافراد المتبقين من قوات دفاع جنوب افريقيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٩) ؛

٨ - يطالب بالإلغاء الفوري للقوانين والانظمة التقييدية والتمييزية الباقية التي تعوق اجراء انتخابات حرة نزيهة ، وبعدم سن قوانين جديدة من هذا القبيل ويؤيد موقف الأمين العام الذي أعرب عنه في تقريره بوجوب إلغاء إعلان المدير العام رقم ٨ ؛

٩ - يدعو الأمين العام إلى أن يبقي قيد الاستعراض المستمر مسالة كفاية عدد أفراد شرطة الرصد بقصد الاضطلاع بالعملية اللازمة لإجراء اية زيادة ملائمة يراها ضرورية للوفاء بمسؤوليات فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وفاء فعالا ؛

١٠ - يطالب بأن تتعاون شرطة افريقيا الجنوبية الغربية تعاونا تاما مع الشرطة المدنية التابعة للفريق في الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب خطة التسوية ؛

١١ - يكلف الأمين العام بأن يضمن اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة وفقا لخطة التسوية للحفاظ على السلامة الاقليمية لناميبيا وامنها من أجل ضمان الانتقال سلميا إلى الاستقلال الوطني ومساعدة الجمعية التأسيسية في أداء المسؤوليات المنوطة بها بموجب خطة التسوية ؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يعد خططا مناسبة لتعبئة جميع أشكال المساعدة لشعب ناميبيا ، بما في ذلك الموارد التقنية والمادية والمالية ، أثناء الفترة التي تعقب انتخابات الجمعية التأسيسية وحتى بلوغ الاستقلال ؛

١٣ - يناشد على وجه الاستعجال الدول الاعضاء ووكالات الامم المتحدة والمنظمات

الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم ، بالتنسيق مع الأمين العام ، دعمها المالي والمادي والتقني السخي إلى الشعب الناميبي ، سواء خلال الفترة الانتقالية أو بعد الاستقلال ؛

١٤ - يقرر ، إذا لم يتم التقيد بالأحكام ذات الصلة من هذا القرار ، أن يجتمع مجلس الأمن حسب الاقتضاء قبل الانتخابات لاستعراض الحالة والنظر في اتخاذ الاجراء المناسب ؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، في أقرب وقت ممكن ، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر .

اتخذ بالاجماع في الجلسة ٢٨٨٦

مقررات

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أصدر رئيس المجلس ، بعد إجراء مشاورات ، البيان التالي باسم المجلس(٣١) :

"إن مجلس الأمن يشجب الإنذار الكاذب من جانب جنوب افريقيا في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ فيما يتعلق بادعاء تحرك قوات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عبر الحدود بين أنغولا وناميبيا .

"ويعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء هذا الحادث وإزاء الآثار التي يحتمل أن تترتب في الانتخابات على رد الفعل الاولي من جانب جنوب افريقيا . ولذا ، يطلب المجلس من جنوب افريقيا أن تكف عن القيام بأية أعمال أخرى من هذا القبيل .

"ويثني المجلس بقوة على فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال للإجراء الفوري الذي اتخذه من أجل توضيح الحالة وإثبات أن هذه الادعاءات لا تستند إلى أي أساس .

"ويطلب المجلس الى جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها وفقا لخطة التسوية .

"ويعيد المجلس تأكيد دعمه الكامل للأمين العام وممثله الخاص ، وكذلك التزامه الثابت بضمان التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية" .

---

(٣١) S/20946 .